

الأردن؛ حصيلة سياسة النوم مع الشيطان

■ حميدي العبدالله

صرّح مصدر مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية الأحد الفائت بأنّ قوات حرس الحدود أحبطت محاولة تهريب خمس شاحنات مفعبة عبر الحدود السورية، وضبطت وسلمت إلى الجهات المختصة. وأضاف المصدر في بيان صحافي: «إنّ قِوَات حرس الحدود الأردنية ضبطت أيضا كمية من الأسلحة والذخائر أثناء تهريبها وتمكنت من إلقاء القبض على الفاعلين». وقبل أيام قليلة هاجمت طائرات أردنية قافلة أخرى ودمرتها، وكانت القافلة تضمّ سيارات تحمل الأسلحة، إضافة إلى عدد غير قليل من الصدامات بين حرس الحدود الأردني وسلمحين يعبرون الحدود سقط من جرّائها عدد من القتلى في صفوف المسلحين.

في الواقع، هذه الحوادث على الحدود السورية – الأردنية، المرشحة للتصاعد في سورية المتدهورة، ليست صاعقة في سماء صافية بل هي حصيلة لمجموعة من العوامل أبرزها:

أولاً، لدى الأردن مثل السعودية ودول أخرى، لقلّوية التحول إلى قاعدة للجماعات المتطرفة التكفيرية التي تؤمن بأعمال العنف، بل الإرهاب، وتبذّره بالاستناد إلى آية من القرآن الكريم، وينشر هؤلاء المتشدّدون في أنحاء متفرّقة من الأردن، خاصة في المحافظات الجنوبية والسلط والزرقاء. وأحد أهمّ منظري الجماعات التكفيرية في البلاد العربية والإسلامية محمد الشلبي، الملقب بأبو سيف، هو أردني، وقدمت إليه الحكومة الأردنية الكثير من التسهيلات في سجنه للتواصل مع الخارج وحض المنتميين إلى تياره على القتال في سورية، كما لعب دورا مهما سابقا في تجنيد الإرهابيين لمصلحة أبو مسمع الزرقاوي الذي نفذ الكثير من الأعمال الإرهابية في العراق التي لم تستهدف قوات الاحتلال الأميركي بل استهدفت المساجد والحسينيات والمواطنين الأمنيين في متاجرهم ومدارسهم، في محاولة لإشارة الفتنة المذهبية في العراق وتقييض الوحدة الوطنية انسجاما مع سياسة الاحتلال الأميركي الذي كزسها الدستور الطائفي المذهبي الذي وضعه الحاكم الأميركي بول بريمر.

ثانيا، نجحت هذه التيارات التكفيرية

الإرهابية المتطرفة في إنشاء حاضنة لها في الزرقاء، وسط الأردن، وفي معان، جنوبه، وكان واضحا أنّ خلاا في السياسة المعتمدة من قبل السلطات الأردنية ستكون ذات تداعيات كبيرة على الاستقرار في الأردن.

ثالثا، رضوخ الأردن لضغوط حلفائه الخليجين والأميركيين وفتح حدوده أمام هذه الجماعات للتسلل إلى سورية والاشتراك في القتال ضدّ الجيش السوري، ولا سيما في المناطق المحاذية للحدود الأردنية. وبديهي أن يترك ذلك تأثيرات على غير مصلحة السلطة الأردنية، فالتداخل الديمغرافي وطبيعة جغرافية الحدود بين البلدين يجعلان من الصعب حصر الحوادث داخل الأراضي السورية، وكان طبيعيا والمتوقع أن يؤدي تسهيل تسلل الإرهابيين في لحظة ما إلى ارتداد هذه العملية إلى داخل الأردن قبل غيره من الدول الأخرى التي سمحت للإرهابيين بالتدفق إلى سورية، وقدمت إليهم الدعم والتسهيلات، فالأردن هو بوابة سورية إلى الخليج، كما أنّ سهولة الانتقال من سورية إلى الأردن أكبر بكثير من الانتقال إلى تركيا أو لبنان أو العراق، ومنهما إلى أي مكان آخر في العالم.

لا شك في أنّ تساهل النظام مع الجماعات المتشدّدة الإرهابية، وغرض النظر عن تسلله إلى سورية، والافتراض للضغوط الأميركية ـ «الإسرائيلية» ـ الخليجية، وتحويل الأردن إلى قاعدة لتدريب وتسليح وإيواء موجات من الإرهابيين الذين أرسلوا إلى سورية، هي التي أوّقت الأردن في هذا التحدي الأمني الكبير، ويتوقع أن يتعاظم في المستقبل القريب، فكلما حقق الجيش العربي السوري المزيد من الانتصارات، ووجه المزيد من الضربات إلى الإرهابيين سوف يفضّ هؤلاء من ساحة المواجهة ويلجأون إلى الملاذات الأقرب، والأردن من أبرز هذه الملاذات.

ما يواجهه الأردن الآن من تسلل متكرّر وتهريب سلاح هو ثمرة للسياسة التي اعتمدها الأردن حيال ما يجري في سورية، فلو غلب النظام الأردني مصالح شعبه واستقراره وصموده في وجه ضغوط حلفائه لما آلت الأمور إلى ما هي عليه الآن، ومتوقع أن يكون أكثر سوءاً في مستقبل غير بعيد.

الفصائيات المخرّبة!

■ د. خالد العاني

الفصائيات العربية «الناقة العربية»، وما أكثرها، ملغومة وعملية، خدمت، وتخدم الصهيونية، كرسّث الوجود «الإسرائيلي»، ومددت بقاءه، ولو إلى حين، ودمّرت الدول العربية، وشتّتت شمل العرب، وأساءت إلى الإسلام، بتشجيعها للمسلمين أن يكونوا فرقا شتى تقتل بعضها وتخزّب ديارها... إنها الفصائيات، العدو الأول للإنسانية والحقيقة، عدوّ وحدة العرب وتحزّهم واسترجاع الأرض المغتصبة، فصائيات تؤسس وتمول، من قبل الرؤوس الصهيونية وتدار من قبل تابعين مرتزقة، منتقعين ممّا يتسلمون، لا تهمّهم أساليب تخريب المجتمع العربي وتشتيته. توغّلوا في الخيانه إلى حدّ الاندفاع إلى تخريب الدول والجيوش العربية ونهب الاقتصاد، وهذه الفصائيات سائرة ضمن المشروع الصهيوني العالمي بقيادة الإدارة الأميركية، مشروع الشرق الأوسط الجديد، لرعاية الأمن «الإسرائيلي»، فكّرخوا أكثر الحكام العرب والبشعة المسيطر عليها من قبل اتباع أميركا فسخروها أبشع تسخير خيانيّ للأمة ووحدها وتقارب دولها وقوة جيوشها، فغاز قطر الذي يسمّونه «الذهب الأزرق» كزسوه لتدمير الدول العربية بصورة علنية، خاصة بعد افتضاح الفوضى المدمّرة التي سببها به«الربيع العربي»، فأنبرت الدولة الصهيونية بامتياز قطر لتدفع ثمن كل صاروخ يطلقه حلف الناتو الإجرامي على الجماهيرية الليبية، وكزّست أبشع وسيلة لتضليل عرفها المجتمع العربي، هي فضائية «الجزيرة»، تساندھا فضائيات كثيرة أخرى جميع ممولّھا من المشبوهين بعلاقاتھم السياسية والتجارية، وبعد تلك المأساة دمار ليبيا استداروا إلى سورية، وهنا قذفوا بكل ما تمك أميركا ودول الناتو وحكام عرب وجامعة عربية وعملاء له«إسرائيل» مثل أردن تركي وصل إلى رئاسة وزراء تركيا. وإنبرت وسائل الإعلام، الفضائية، إلى الدعاية الكاذبة المدمرة للرأي العام العربي، محرّضة العرب البسطاء (عامّة الشعب) ضدّ الدولة السورية، محوّلة المعركة بين الدولة السورية المستقلة العروبية وجيشها العربي الأصل، المنظف له«إسرائيل»، والعدو الصهيوني وتوابعه في العالم، إلى معركة طائفية بين شيعة وسنة، منفذة الفصائيات بذلك المشروع «الإسرائيلي»...

إن أبشع دور قامت به هذه الفصائيات المسمّمة هو تسمية الرأي العام العربي، مهينة مختبرات لتزوير الحقائق لمصلحة القتلة للإنقلاب في هدفهم أميركا وعملاؤها من جميع أنحاء العالم. أمامنّا نحن العرب، المؤمنون بقضيتنا، تحرير أقطارنا من درن الخيانة والعمالة للصهيونية، وتحدير فلسطين واتحاد الدول العربية... علينا أن نجابه هذه الفصائيات مجابهة علمية ثقافية اجتماعية، بتأسيس التجمعات العلمية والأدبية والاهتمام بالكاند العلمي والسياسي، وتأسيس فصائيات مناهضة ذات برامج جيدة شائقة، مسلحة بالعلم والثقافة، وتالیف مناهج التعليم الجيدة، لتكثيف المناعة لدى الشباب ضدّ دعاة فاشلين كهؤلاء، بعدما انكشفوا على حقيقتهم بجرانمهم البشعة...

22

22

22

22

بين «نيوزيك» وبيريس يضعان رسائل في صندوق بريد نتتياهو

■ رامز مصطفى

موقفان بارزان في التوقيت السياسي الذي تعيشه المنطقة والعالم لهما دلالة بالغة وتأثير في مجريات سياسية تتعلق بالكيان الصهيوني وتتخطى متامة المفاوضات وتدويع الفلسطيني بحثا عن فسحة أمل في ظل السياسيات والممارسات الصهيونية.

هذان الموقفان وإن بدا للوهلة الأولى أن لكلّ منهما دوافعه وأهدافه، إلا أنّهما يقاطعان في المحصلة تماما عند الموضوع الفلسطيني والمعينين بالأمر، أي الولايات المتحدة والغرب الأوروبي والكثير الكثير من دول الإقليم. الموقف الأول يتمثل في ما كشفته صحيفة «نيوزيك» الأميركية عن شهادات تقدم بها عدد من أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والقانونية في الكونغرس حول أنشطة التجسس «الإسرائيلية» داخل الولايات المتحدة الأميركية، إذ استهدفت هذه الأنشطة الأسرار التقنية والصناعية. وذكرت الصحيفة أن الاستخبارات الأميركية اتهمت الكيان بأنه تجسس على الولايات المتحدة من خلال الشركات أميركية، أو من خلال جواسيس تقوده حكومة نتتياهو وسفارتها في واشنطن. وبحسب «نيوزويك»، وصف مصدر في الكونغرس هذه الشهادات بأنها جرس إنذار، وبأنها مرعبة. وأضافت «النيوزويك» أن لا دولة قريبة من الولايات المتحدة تواصل تجاوز سائر الخطوط الحمر، بحسب قول موظف سابق في لجنة للكونغرس أشارت إلى أن هذا الاجتماع عقدت في الأشهر الماضية بين الخارجية ومكتب التحقيقات الفدرالي والإدارة الوطنية لمكافحة التجسس والأمن الداخلي. وختمت «نيوزويك» بالقول إن من شأن استمرار عمليات التجسس هذه أن تدمر تدريجيا العلاقات الأميركية مع الكيان الصهيوني.

يحصل هذا الكشف بالتزامن مع بلوغ المفاوضات بين السلطة وحكومة نتتياهو طريقا مسدودا. وتقدم مارتن انديك باستقالته من الإشراف على ملف المفاوضات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كثرة الحديث عن التقدم في ملف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، وعودة التحريض « الإسرائيلي « على إيران والتهديد باتخاذ إجراءات أحادية في مواجهة ما يسميه نتتياهو كاذبا الخطر الإيراني». وهنا يطرح السؤال المشروع: لِمَ حرصت صحيفة «نيوزويك» الأميركية على الكشف عن أمر التجسس «الإسرائيلي» على الولايات المتحدة، وقد مضى عليه زمن؟ وهل يتم ذلك في سياق ممارسة الضغط على حكومة نتتياهو أولا للكف عن التشويش والتخريب على مفاوضات النووي الإيراني، ووضع العصي في دواليب التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه. وهي ثانيا رسالة إلى حكومة نتتياهو حول المفاوضات المتعثرة مع الفلسطينيين، وتحميل «إسرائيل» مسؤولية هذا التعثر، ثم ندم دعوتها إلى التقدم بخطوات عملية تعيد الحيوية إلى هذه المفاوضات التي تحتاج الإدارة الأميركية إليها في المرحلة هذه لجملة أسباب موضوعية وذاتية. في

آراء

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

7

■ فؤاد عيتاني

الفكرة الرئيسية للسلفية في فتح باب الاجتهاد ونبد التقليد، يتمّ التحكم في من يملك حق الاجتهاد ومن يملك القدرة على ذلك، عبر مفهوم أهل الحل والعقد. غير أنّ الصحويين بدأوا في تفكيك مفهوم أهل الحل والعقد عبر تحدي السلطة الروحية والقدرة العلمية لأفراد المؤسسة الدينية الرسمية. وكانت استراتيجيتهم الرئيسية هدم الجدار الفاصل بين مجالَي السياسة والدين لإخضاع المجال السياسي للسلطة الدينية. فإذا حصل تشكيك في علم أفراد المؤسسة الدينية أو في صدقيّتهم سهل بعد ذلك حرانهم من بطاقة العضوية في «أهل الحل والعقد»، وبذلك يفقد السياسي مصدر شرعيّته الرئيسي.

يهتمّ علماء السلفية التقليدية، مثل أعضاء هيئة كبار العلماء والهيئة الدائمة للبحوث والإفتاء وسلك القضاء، بقضايا العقيدة والتوحيد والشرك والفقّه والمعاملات وغيرها من أمور العبادات، تاركين المجال السياسي كله للسياسيين. ولذلك شاعت مقولة الصحويين عنهم بأنهم جماعة تهتمّ بهدم القبور على اعتبار أنّ القبور من الاماكن التي تحوي بعض الممارسات «الشركية» أو «البدعية»، بينما تهتمّ الصحوة «بهدم القصور»، معلنة بذلك انفتاح المجالين السياسي والديني أحدهما على الآخر.

بين هدم القبور وهدم القصور، اضطرت السلفية التقليدية إلى تناول السياسة، وإن من باب الردِّ على «شبهات الصحوة» أو تبرير تصرّفات الحكومة، مثل اعتقال أسماء صحوية لامعة مثل سفر الحوالي وسلمان العودة أو عاثر القرني. وبذلك تحقق الهدف الصحوي الأول، تعويم الحدود بين السياسة والدين.

حاولت الحكومة السعودية احتواء نزعة المعارضة الصحوية عبر ثلاثة خيارات:

الأول هو التعامل الأمني مع كلّ من يحاول انتقاص هيبة الدولة أو مؤسسات الحكم.

الثاني هو دعم التيارات المضادة التي يُراد منها خلق حالة توازن مع المد الصحوي الجارف.

الثالث هو إجراء إصلاحات شكلية كإصدار نظام مجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم ونظام المناطق.

ولأنّ تلك الفترة تميّزت بحالة من التوازن الانتقالي للسلطة، بحكم تعرض الملك لعدة فترات عمداً عن مباشرة مهامه كملك، تولى ولي عهده في ذلك الوقت عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، إنمّا بشكل مقيد بحكم أنه لم يكن ملكاً. وازداد التركيز على دعم التيارات المضادة، واحد من داخل السلفية يُعرف بالجامية، والثاني ما بات يُعرف بالتيار الليبرالي، فازدادت حدة المواجهات حتى اعتصفت بالدولة موجات إرهابية جادة تمثلت في سلسلة تفجيرات، وافتقار خلايا نانئة، تحدّ علني ومباشر للسلطة وللعلماء السلفيين التقليديين. وكانت حوادث الحادي عشر من أيلول نقطة مفصلية في علاقتهم مع السلطة. ووفّر التيار الجامي، نسبةً لمحمد أمان الجامي، أرضية مواتية للتوازن المنشود عبر التركيز والتشديد على أهمية طاعة ولي الأمر والتحويل من أخطار الفتنة».

يتفق التيار الجامي مع التيار الليبرالي على مفهوم المواطنة وقصر مسؤوليات الجامية الرئيسية على الوطن، من دون التعلق بالأمية. وتختلف الجامية هنا مع التيار السلفي التقليدي الذي لم تتصنع ملامح تعريفه للوطن وعلاقته به«الأمة الإسلامية». وإلى ذلك، تتفق الجامية مع الليبرالية على أهمية مكافحة الإرهاب، بينما تحفّ الحماسة قليلاً حيال هذه النقطة لدى السلفيين التقليديين. وتبقى الصحوة التيار الوحيد الذي يتعامل بمنهجية مع قضية الإصلاح السياسي في المملكة، جاعلة السياسة على رأس الأولويات. وفيما تهتمّ السلفية التقليدية بالإصلاح الديني، عبر التركيز على تعليم الناس أمور دينهم، تهتمّ الجامية بالاستقرار الأمني الذي لا يكون من وجهة نظرها سوى بالاعتصام بجزر الله جميعاً من دون تفرقة، أي بالطاعة المطلقة لولي

الأمر. وتركز الليبرالية على الإصلاح الاجتماعي والثقافي. ونلاحظ لدى كل تلك التيارات، اتفاقاً على الحاجة إلى الإصلاح، لكنهم يختلفون في تحديد هوية هذا الإصلاح ومرجعيته وخطة العمل التي ينبغي اتباعها.

الدولة السلفية

رعى ولي العهد السابق الأمير نايف بن عبدالعزيز قبل وفاته مؤتمراً علمياً أقيم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول السلفية، أعلن فيه الأمير أنّ الدولة السعودية هي دولة سلفية، فالتحول من «دولة التوحيد» إلى «الدولة السلفية» ذو دلالات رمزية خطيرة؛ فماديا كانت الرمزية الكبرى للنظام السعودي هي التوحيد؛ إذ وحد الملك عبدالعزيز المكان ثم شرع في توحيد الدين ليكون كله لله. كأنه بذلك يجعل توحيد المملكة، أي المكان، شرطاً سابقاً على توحيد الله. فكيف يمكنه أن يعلم الناس أمور دينهم وهو لا سلطة له عليهم؟ وبذلك تصيح شرعية الحكم، أي إدارة توحيد المكان مستمدة من توحيد الله، فلا تلامّ الثانية إلا بالأولى.

رغم الخطاب التقليدي للمؤسسة الدينية السلفية المعادي للديمقراطية، والذي يصوّر الديمقراطية على أنها أسرع سبيل لتضييع الدين والتفرط في، فإنّ التطوّرات الحاصلة في المنطقة العربية أخيراً طرحت إشكالات عميقة للمؤسسة الحكم. فالأحزاب المتقدّمة والابرز في مصر وتونس ومعظم أقاليم المنطقة هي أحزاب «الإخوان المسلمين» بأسماء متعددة، وهم في نظر الكثيرين من قصيري النظر

يواجه النظام السعودي الذي كان يروج لفكرة أنّ الديمقراطية تقود إلى العلمانية وإلى ضياع الدين تحدياً خطيراً الآن يتمثل في عملية ديمقراطية تقدم الإسلام السياسي إلى السلطة بتخطيط مشبوه مع الإدارة الأميركية بلمسات صهيونية. ولم يعد ممكناً الاشتراك مع هذه الأنظمة التي يطلق عليها الإسلام السياسي في المفردات الإسلامية السابقة نفسها، ولذلك كان لا بدّ من توجه جديد يُبقي على كون النظام هو نظام العلم المختار. فكان هذا بر التمييز بين أهل السلف المتمسكين بكتاب الله وسنة رسوله ومن يتخذ من الإسلام سبيلاً للوصول إلى السلطة؛ وبذلك تضمن السلفية استمرار دعم النظام لها عندما تسمى بها وأعلن أنها الهوية الرسمية للدولة بحسب المفاهيم المغروسة في عقولهم.

أبطال حرّروا الإسلام من سجون الأنظمة العلمانية لياتوا به إلى السلطة.

يواجه النظام السعودي الذي كان يروج لفكرة أنّ الديمقراطية تقود إلى العلمانية وإلى ضياع الدين، تحدياً خطيراً الآن يتمثل في عملية ديمقراطية تقدم الإسلام السياسي إلى السلطة بتخطيط مشبوه مع هذه الإدارة الأميركية بلمسات صهيونية. ولم يعد ممكناً الاشتراك مع هذه الأنظمة التي يطلق عليها الإسلام السياسي في المفردات الإسلامية السابقة نفسها، ولذلك كان لا بدّ من توجه جديد يُبقي على كون النظام هو نظام العلم المختار. فكان هذا بر التمييز بين أهل السلف المتمسكين بكتاب الله وسنة رسوله ومن يتخذ من الإسلام سبيلاً للوصول إلى السلطة؛ وبذلك تضمن السلفية استمرار دعم النظام لها عندما تسمى بها وأعلن أنها الهوية الرسمية للدولة بحسب المفاهيم المغروسة في عقولهم.

إنّ الصحوة، التي تحاول من خلالها فهم السلفية، هي عبارة عن عقيدة وسياسة؛ فهي مزيج من الوهابية والفكر «الإخواني» إذ تركز على العقيدة، متوافقة مع الوهابية، وتأخذ بالفكر السياسي، وهذا خط التقائهما بالحركة «الإخوانية».

أبرز الذين أثروا في الفكر الصحوي هم: محمد قطب وعبدالرحمن الدوسري ومحمد أحمد الراشد، والأخير هو الاسم الحركي لعبدالمنعم العزي الذي ساعد في وضع إطار نظري للنشاط الحركي في الفكر